الثورة ALTHAWRAH DAILY

Sunday : 28 Shaban 1434 > 7 July > Issue No. 17762

مدير عام المؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان يؤكد لـ"الثورة":

نسبة الوفيات 50 % والشفاء من السرطان متدن جداً

● أوضح مدير عام المؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان الدكتور مالك صبار أن هناك 22 ألف حالة جديدة تصاب بالسرطان سنوياً في اليمن حسب إحصائيات منظمة الصحة العالمية.. مؤكداً أن نسبة الوفيات من المصابين في اليمن تصل إلى 50 % بينما نسبة الشفاء فهي منخفضة جداً.

وأشار إلى أن التبرعات التي جمعت عبر قناة السعيدة الفضائية خلال شهر رمضان من العام الماضي لبناء مستشفى الأمل لعلاج الأورام بمدينة عدن، سيعلنها الشيخ محمد العامري في أول حلقات برنامجه خلال شهر رمضان والذي يبث على قناة السعيدة..

■ 22 ألف حالة إصابة جديدة تصاب سنوياً

■ العامري يعلن في أول أيام رمضان عن تبرعات العام الماضي..والمرحلة التي وصل إليها مشروع مستشفى الأمل

لقاء/ وائل شرحة

● كم نسبة الإصابة بالسرطان في اليمن سنوياً ؟ وهل تجاوزت النسبة العالمية للإصابة ؟

- بحسب إحصائيات منظمة الصحة العالمية، هنالك حوالي "22" ألف حالة جديدة تصاب بالسرطان سنوياً في اليمن، وهذه الأعداد تقديرية، وغير واقعية، وذلك لانعدام سجل سرطاني في اليمن، يمكن من خلاله الوقوف على الأعداد الواقعية، وكذا معرفة أسباب المرض من خلال إجراء بحوث علمية على إحصائيات دقيقة.

أما هذه النسبة فهي لم تتجاوز النسبة العالمية المقدرة بـ(100) مصاب لكل (100) ألف من السكان.

الوفيات

● كم تقدر نسبة الوفيات والشفاء من عدد الحالات التي تتلقى المساعدة من المؤسسة ؟

- تقدم المؤسسة المساعدة لأكثر من 10 آلاف مريض سنوياً من مختلف محافظات الجمهورية، وتقديم الخدمات لا يقتصر على المركز الرئيسي في أمانة العاصمة، بل في جميع فروع المؤسسة في المحافظات.

بينما نسبة الوفيات قد تصل إلى 50% من المصابين، أما نسبة الشفاء فهي قليلة جداً، وخلال هذا العام احتفلت المؤسسة بحوالي أكثر من" 150 "ممن كتب الله لهم الشفاء، وسيصدر كتاب يوثق قصص مجموعة من المتعافين التي ترتفع أعدادهم ببطء.

التبرعات

● للمؤسسة صناديق في المحلات التجارية والمستشفيات والمساجد.. إلا أن المرضى متذمرون من الخدمات والمساعدات التي تقدمها المؤسسة، ما قولكم ؟

- المؤسسة تقوم على الدعم الخيري المجتمعي وليس لها موازنة معتمدة من الحكومة، وما تتلقاه من دعم لا يصل إلى المستوى المطلوب أو المأمول من قبل المرضى، لأن تكاليف العلاج باهظة جداً ولا نستطيع توفيرها كلها، ورغم ذلك تستمر المؤسسة في تقديم الخدمات يومياً سواءً في المركز الرئيس أو مركز الأمل لعالج الأورام بمحافظة تعز الذي يعد ثاني مركز لعلاج الأورام في الجمهورية، وتتحمل المؤسسة تكاليفه التشغيلية كاملة، كذلك عبر وحدات الأمل وفروع المؤسسة في عدن والحديدة وإب، ونقدم خدمات الإيواء عبر دار الحياة لرعاية مرضى السرطان، وخدمات الكشف المبكر عن سرطان الثدي مجاناً عبر مراكز الحياة لمكافحة سرطان الثدي ،لكن كل هذه الخدمات تظل قاصرة عن حاجة المريض.

مستشفى الأمل

● أين ذهبت المبالغ التي جمعت عبر برنامج السعيدة خلال شهر رمضان الماضي؟ وكيف صرفت ؟ وكم وصل مقدار هذه التبرعات ؟

- نحن جمعنا تبرعات عبر قناة السعيدة الفضائية ،وتلك الأموال هي وقف لصالح بناء مستشفى الأمل لعلاج الأورام بمدينة عدن، وبالفعل المبالغ تصرف الآن في المشروع الذي تم الإنتهاء من مرحلته الأولى ، وسيبين الشيخ محمد العامري رئيس اللجنة التنفيذية للمشروع للمتبرعين إلى أين وصل العمل في المشروع خلال أول حلقة من حلقات البرنامج الذي سيبث خلال شهر رمضان المبارك إن شاء الله .

● كم نسبة مساهمة الدولة ووزارة الصحة والسكان في علاج السرطان ؟

- بحسب تصريحات وزير الصحة والسكان الدكتور أحمد قاسم العنسي والذي قال أن الدولة تقدم حوالي 20٪ عبر المركز الوطني

مساهمة الدولة

للأورام الذي يعتبر المركز الوحيد الحكومي لعلاج مرضى الأورام، لكن هذه التصريحات قديمة وكانت قبل أكثر من عام، وليس هناك أي معلومات تؤكد لنا أن هذه النسبة ارتفعت أم انخفضت .

● المؤسسة عملت عقود لعلاج مرضى السرطان مع عدد من المستشفيات الخاصة والحكومية وبأسعار مختلفة وبالذات في علاج اليود والكيماوي والإشعاع، لماذا؟

- حرصاً منا على مواصلة العطاء وتقديم الخدمة للمرضى في والوقت المحدد من قبل الأطباء تعاقدنا مع أكثر من جهة ، حتى لا نتوقف عن خدمة المريض في حال توقفت الخدمة لدى أحد الجهات التي نحن متعاقدون معها ،وأثناء تقف الخدمة في أحدى المستشفيات ننتقل إلى الجهة الأخرى التي تتوفر لديها الخدمة.

● يقال أن المؤسسة تنفق في الدعاية والإعلانات والبروشورات، أكثر مما تقدمه للمرضى ما صحة ذلك ؟

- نحن أغلب جهودنا الإعلامية توعوية، لأننا نعيش في زمن يلعب فيه الإعلام دوراً كبيراً، وما تصرفه المؤسسة في هذا الجانب أو فيما سواه يمثل نسبة بسيطة جداً، مما يقدم للمرضى يومياً، كما أن هذا الجانب يعود بالنفع للمرضى، من حيث لفت أنظار المجتمع إلى مرضى السرطان وكذا توعية المجتمع بأعراض المرض وخطورته.. ويجب عليّ هنا أن أوكد لكم أن غالبية الجهات الإعلامية تتعاون مع المؤسسة وتقدم جهداً إعلامياً مجاناً، وهناك برامج تلفزيونية ستعرض خلال شهر رمضان القادم مجاناً على حساب القنوات التي سيبثنها، خاصة بمرضى السرطان.

التأهيل والتدريب

● ماذا عن تأهيل وتدريب الأطباء ؟

- لا تستطيع أي مؤسسة أو إدارة أن تحسن أو تحقق النجاح مالم يكن هناك تدريب وتأهيل مستمر لكافة منتسبيها.. لذلك نحن نبذل جهوداً متواضعة في تحقيق هذا الجانب، الذي يلعب دوراً كبيراً في تحسين الخدمات التي تقدمها المؤسسة، لأن وضع المؤسسة وتزايد أعداد المرضى الوافدة إليها يومياً لا يسمح لنا بتحقيق المزيد في هذا الجانب الهام.

خطة المستقبل

● هل لكم خطة مستقبلية تسعون لتنفيذها ؟

- هناك خطة أهم ما فيها الاهتمام بالتوعية ، لأن التوعية هي الأصل ،فمن غير المجدي أن نظل في إطفاء الحرائق، ونترك الأسباب تتضاعف كل يوم، وإذا لم نعمل جميعاً في نشر التوعية ونقف وقفة جادة للحد من أسباب انتشار المرض، فإننا سنظل نحرث في بحر.

ظاهرة تتفشى في المحافظات ... وجهاز المحاسبة يحذر
درجات وظيفية تظهر في الصحف وتختفي في مكاتب الخدمة والمالية

● تتعمد مكاتب الخدمة المدنية والمالية في بعض المحافظات الإضرار بمستقبل الكثير من خريجي الجامعات والمعاهد المقيدين في سجلاتهم، منذ أعوام عديدة قد تصل إلى أكثر من عشر سنوات، وذلك ببيع أو إهداء درجات وظيفية لغير أصحابها، الذين يتم إعلان أسمائهم في صحيفة الثورة من قبل وزارة الخدمة المدنية.

ورغم المذكرات الرسمية الحكومية إلى الجهات المختصة التي تحمل معانيها العديد من الإنذارات والتحذيرات لمدراء مكاتب الخدمة المدنية والمالية بالمحافظات، وتحثهم بشكل سنوي على عدم سلب الدرجات الوظيفية، لكن للأسف الشديد تقابل باللامبالاة من قبل مكاتب الخدمة والمالية.. وللتعرف على ماحدث تابع عزيزي القارئ ما حدث للدرجات الوظيفية لعام ٢٠١٢م والخاصة بمحافظة حجة.

الأسبوع الماضي قذف إلى أحد هؤلاء المتضررين من خبطات مكتب الخدمة المدنية بمحافظة حجة أكثر من خمسين ورقة صادرة عن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، تبين فساد المكاتب ولجنة التظلمات الخاصة بالدرجات الوظيفية لعام ٢٠١٢م، إذ كشف الجهاز المركزي أن هناك أكثر من »٤٦« شخصاً تم توظيفيهم بموجب قرارات لجنة التظلمات بصورة غير قانونية من ضمن »٣٥٧« .. درجة الشاب الذي أعطاني الوثائق يحمل شهادة بكالوريوس من أكبر جامعة في البلاد »جامعة صنعاء« تقدم لمكتب الخدمة المدنية بالمحافظة قبل عشر سنوات، وظل يعمل مزارعاً مع والده.

رغم الشهادة التي يحملها، كان يتابع كل الأسماء التي تعلنها وزارة الخدمة المدنية الخاصة بالمستحقين للدرجات الوظيفية من حين قدم ملفه لمكتب الخدمة بحجة.

وبقدر ما فرح صديقنا حامل الشهادة العام الماضي بنشر اسمه من ضمن المستحقين للدرجات الوظيفية لعام ٢٠١٢م في الصحيفة، تحسر وندم وتألم حين ضاع اسمه في غياهب مكتب الخدمة بحجة، لكن تفاؤله باسترجاع حقه ظل كما يقول مربوطاً بلجنة التظلمات الخاصة بدرجات العام الماضي بالمحافظة حتى داهمه خبر غير سار يقول إن لجنة التظلمات هم من رجال المجلس المحلي الذي طفح منهم الناس بالمحافظة -حسب قول الشاب.

تقرير الجهاز المركزي للمحاسبة والرقابة يوضح أن عملية التوظيف تمت بصورة غير قانونية من قبل لجنة التظلمات الآنف ذكرها.

حيث أشار الجهاز الصادر بمنتصف شهر مارس العام الجاري إلى أن هناك العديد من المخالفات والتجاوزات الجسيمة المرتبطة بتنفيذ عملية التوظيف غير القانونية.

وبعد أن تم نشر أسماء الدرجات الوظيفية بالصحيفة، من قبل وزارة الخدمة المدنية شكلت لجنة للتظلمات من أعضاء المجلس المحلي والشؤون القانونية بالمحافظة، بقرار رئيس المجلس المحلي لكن هذه اللجنة وفقاً لقرار الجهاز المركزي قامت بتوظيف أشخاص بطريقة غير قانونية.

وللتأكد من صحة المعلومات لكل هذه الحالات تواصلت »الثورة« مع رئيس لجنة التظلمات محمد صالح الزعكري، إذ قال: إن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة اعتمد في إصدار التقرير على شكاوى بعض المقيدين في سجل الخدمة.. مشيراً إلى أن قرار لجنة التظلمات قدم للمحكمة الابتدائية بالمحافظة، مرفقاً بكل الوثائق التي تثبت صحة قرار اللجنة، وبناءً على ذلك أرسلت المحكمة مذكرة لمحافظ المحافظة علي بن علي القيسي ومكتب المالية، طالبت فيها بصرف مستحقات من ورد أسمائهم في قرار لجنة التظلمات.

مكتب الخدمة المدنية بالمحافظة كان صريحاً في عملية الرد على قرار لجنة التظلمات، حسب قول مدير مكتب الخدمة المدنية، دحيان يحيى القاضي »قمنا برفع مذكرة رد إلى المحافظ توضح المخالفات التي ارتكبتها لجنة التظلمات والمتمثلة بتوظيف أشخاص غير مستحقين للدرجات الوظيفية، لكن المحافظ وجه بتنفيذ قرار لجنة التظلمات نظراً لضيق الوقت«، مشيراً إلى أن مكتب الخدمة بالمحافظة أعلن في نهاية شهر ديسمبر من العام الجاري في صحيفة الثورة أسماء المستحقين الذين تم إقصاؤهم من الدرجات من قبل لجنة التظلمات.

وأكد القاضي أن هناك من المقصيين من رفعوا شكاوى للجهاز المركزي ومنهم من رفع قضية للمحكمة الابتدائية ويبلغ عددها »٢٣« قضية منظورة أمام المحكمة .. لافتاً إلى أن مكتب الخدمة المدنية أتفق مع الجهاز المركزي لإعادة النظر في قرار اللجنة في الدرجات غير المنظورة أمام المحكمة.

واعتقد القاضي في نهاية حديثه أنه سيتم الفصل في القضية خلال الأسبوع الجاري، لأن القانون أعطى مكتب الخدمة مدة لاتزيد عن ستة أشهر من إعلان الأسماء، لتصحيح الأخطاء الواردة بالدرجات الوظيفية.

ومن الوثائق التي حصلت »الثورة« عليها مذكرة لمكتب المالية بالمحافظة، توضح عملية رفع واعتماد درجات وظيفية لازالت أمام القضاء بطريقة غير قانونية.

وفي هذا السياق قال مدير مكتب المالية بالمحافظة إسماعيل يحيى محمد الرضي إن وزارة المالية تفوض مكاتب المالية بكل محافظات الجمهورية برفع الدرجات الوظيفية حسب الفتاوى الصادرة من الخدمة المدنية، نظراً لضيق الوقت.. وأشار الرضي إلى أن سرعة رفع الدرجات من قبل مكتب المالية بالمحافظة كان تفادياً لعدم مصادرة الدرجات من قبل الوزارة ، كون الفترة المحددة كانت على وشك الانتهاء.

وأوضح الرضي أنه تم إيقاف مستحقات الأشخاص التي لا زالت درجاتهم منظورة أمام المركز والمحكمة وذلك بعد صدور قرار الجهاز المركزي وتوجيه رئيس المجلس المحلي أمين القدمي.

وفاة 49 شخصاً في حوادث مرورية الأسبوع الماضي

بلغ إجمالي الحوادث المرورية خلال الأسبوع الماضي (180) حادثاً منفصلا، نتج عنها وفاة 49 شخصا وإصابة (295) أشخاص والتي وقعت في عموم محافظات الجمهورية.

وأشار التقرير الأسبوعي الصادر عن الإدارة العامة لشرطة السير إلى أن الحوادث المرورية نتج عنها وفاة (49) شخصاً من مختلف الفئات العمرية.. وإصابة (192) شخصاً بإصابات بليغة و(103) شخصاً بإصابات بسيطة.. موضحا بأن إجمالي الخسائر المادية المقدرة نتيجة الحوادث بلغ (36685000) ريال.

ولفت التقرير الذي حصل (قضايا وناس) على نسخة منه إلى أن حوادث الصدام هي الأكثر وقوعا حيث بلغ عددها (104) حادثا تلاها حوادث الدهس بإجمالي (52) حادثا و(29) حادث انقلاب و(2) حالات سقوط وأخرى حريق.

وكشف التقرير بأن المحافظات التي ازدادت فيها نسبة الحوادث المرورية والوفيات الناجمة عنها خلال الأسبوع الماضي هي الأمانة وتعز والحديدة وصنعاء على التوالي.

وأرجعت الإدارة العامة للمرور ارتفاع الحوادث والخسائر المادية والبشرية إلى عدة أسباب منها الإهمال والسرعة والخلل الفني في المركبات، وعكس خط السير، بالإضافة إلى حالات أخرى .

وحذرت الإدارة العامة لشرطة السير جميع سائقي السيارات ومستخدمي الطريق من الأمطار والسرعة والانزلاقات خلال هذه الأيام

فيما أسرة رفعت دعوى قضائية ضد مؤسسة الكهرباء

حوادث الالتماسات الكهربائية تؤدي بحياة 15 شخصاً الشهر الماضي

● تقدمت أسرة أحد ضحايا التماس الكهربائي بدعوة قضائية إلى نيابة الأموال العامة الابتدائية بأمانة العاصمة, اتهمت فيها المؤسسة العامة للكهرباء بقتل أحد أفرادها.

وجاء في الدعوة المرفوعة أن مؤسسة الكهرباء تتعمد الإهمال في صيانة أسلاك الضغط العالي, مما جعل حياة المواطنين والمارة عرضة للموت، وهو السبب ذاته في وفاة المواطن عندما كان متجهاً إلى مقر عمله بمنطقة جدر شمال الأمانة, والذي لقي حتفه أثناء قيامه بإزاحة سلك الضغط العالي, القاطع للشارع ورصيف المشاة.. يذكر أن النيابة ماتزال توالي تحقيقاتها في القضية وتدرسها لإحالتها إلى المحكمة أو إلى جهة الاختصاص.

وكانت أعلنت وزارة الداخلية أنه من خلال البلاغات التي تصل إليها حوادث الالتماس الكهربائية أودت بحياة 15 شخصاً خلال الشهر الماضي.

إبرة أخطأت مسارها فأفقدت سوسن الحركة
عيادات طبية أشبه بصالونات الحلاقة والضحايا البسطاء

كتب / معاذ القرشي

● أن يكون لك عيادة طبية فهذا بالأمر السهل فلا تحتاج إلا لدكان تقوم بطلاء واجهته باللون الأبيض، أما أن تكون طبيباً تعالج المرضى وتصرف الدواء وتضرب الحقن فهذا أمر أقل سهولة في مجتمع حسن النية لا يستطيع إن يميز فكل من لبس الثوب الأبيض ولف حول عنقه سماعة يغدو بالنسبة إليه طبيباً ماهرا وفي وضع كهذا يفتقد للرقابة والإشراف والمتابعة من قبل الجهات المعمول عليها حماية صحة الناس وسلامتهم، غدت العيادات الطبية أكثر من صالونات الحلاقة وفي زحمة العيادات الطبية ضاع الطب نفسه وحضر بدلا عنه آنات الضحايا بسبب أخطاء طبية يرتكبها أطباء درسوا الط ب وفي أكثر الأحيان يرتكبها البعض ممن يدعونه فقط وهنا تكون المصيبة أعظم.

سوسن القيداسي ابنة الثالث عشر عاما ذنبها أنها اصيبت بالانفلونزا بسبب شربها للماء البارد اسعفها والدها بسبب ذلك إلى إحدى العيادات، التي نحتفظ باسمها، للعلاج وصلت سوسن كما يقول والدها لا تشتكي من أي شيء إلا البرد جاءت تمشي على رجلها وقام الطبيب أو ربما من يدعي أنه طبيب بالكشف عليها وبعد ذلك قام بضرب إبرة للبنت لا يعرف الأب ماذا تحتوي كما هو حال المرضى الذين لا يعرفون ما يفعله الطبيب ومباشرة بعد ضرب الإبرة لم تستطع سوسن أن تقوم على رجلها يقول حسين القيداسي والد سوسن قمت بحمل سوسن إلى السيارة إلى البيت واعتبرت أنها مريضة لا تستطيع أن تقوم بسبب المرض وفي البيت زادت حالتها سواء فقد أصبحت لا تستطيع أن تحرك رجلها اليمنى أدنى حركة وفي الصباح قمت بإسعافها إلى جامعة العلوم والتكنولوجيا وهناك أكد الأطباء أن سوسن تعرضت لإبرة في العصب.

وأضاف حسين: لم اتخيل أن يرتكب طبيب مثل هذا الخطأ القاتل الذي افقد ابنتي قدرتها على الوقوف أو تحريك رجلها المصابة لكن الأطباء قالوا أن شفاء الرجل يمكن أن يحدث ولكن من خلال جلسات كهرباء تعمل على تحفيز عمل العصب وبالفعل تم عمل الجلسات الكهربائية وتم تحويلي بعد ذلك إلى مركز الأطراف حيث قرر الطبيب المعالج جلسات تدليك وعلاج طبيعي وقام بعمل حذاء خاص لسوسن.

ويتابع الوالد: بعد أن اطمانت لحالة ابنتي وإمكانية علاجها مما أصابها قدمت شكوى إلى الأخ وكيل وزارة الصحة لما أصاب ابنتي والذي بدوره قام بتحويلها إلى رئيس المجلس الطبي.

وأضاف: الآن ومنذ خمسة أشهر وأنا أعالج ابنتي وقد كلفني علاجها أكثر من800 ألف ريال والحمد لله ابنتي حالتها تتحسن وهذا بسبب لطف الله وعنايته ومتابعتي المستمرة لكن هؤلاء الذين يرتكبون جرائمهم بحق من يجب أن يحيطونهم بالرعاية إلى متى سيظلون طلقاء دون أن تصل إليهم يد العدالة.

نضع هذه القضية أمام الأخ وزير الصحة العامة والسكان الذي يعول عليه كثيرا في إيقاف كثير من العيادات والمستشفيات المخالفة والتي مخرجاتها من الضحايا يزيدون كل يوم رغبة في جعل الوسط الطبي نظيفا من مثل هؤلاء الذين للأسف في غياب الرقابة مارسوا جرائمهم بدم بارد وبدون شعور بصيحات الضحايا ودموع ذويهم حرقة لما حل بفلذات أكبادهم من ملائكة الرحمة الذين تحولوا إلى ملائكة العذاب.